

يرحب وفد بلادي بالوفد المرافق للفلبين ويشكره على العرض المقدم امامنا.

لقد أظهرت الفيليبين التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال :

- تعميم حقوق الإنسان كأداة في إقامة الحكم الرشيد والفعال؛
- ترسیخ التزام الحكومة بحقوق الإنسان وتوسيعه؛
- النضال من أجل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- استدامة الجهد الرامي إلى تعزيز الحقوق القطاعية، مع الاهتمام بوجه خاص بحقوق المرأة والطفل؛
- إنشاء آليات تكميلية لتعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية.

وعلمت الحكومة أيضاً مفهوم حقوق الإنسان لدى وضع سياسات اجهزتها وخططها وبرامجها من خلال "الخطة الإنمائية الفلبينية" وهي المخطط الذي يسير عليه برنامج الحكومة الخاص بتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد فنحن نثمن تصديق الفيليبين على اتفاقية ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص العديمي الجنسية، التي توفر للأشخاص العديمي الجنسية نفس المعاملة الموقرة للأجانب بوجه عام في إقليم البلد كما نثمن تصديقها على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وهذا يود وفد بلادي تقديم التوصيات الآتية

1- النظر في إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

2- العمل على تطوير خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان